



مادة : مالية وتجارة دولية

المحور 06: ميزان المدفوعات

أ.د. عبد الله لفايدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

lefaida.abdellah@univ-oeb.dz

مقدمة:

يعد ميزان المدفوعات أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الأداء الاقتصادي للدولة في تعاملاتها مع بقية دول العالم. فهو سجل محاسبي شامل يسجل جميع المعاملات الاقتصادية الدولية خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما تكون سنة مالية. من خلال تحليل ميزان المدفوعات، يمكن تحديد مدى قدرة الدولة على تحقيق التوازن الخارجي واستدامة النمو الاقتصادي.

1. مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف صندوق النقد الدولي (IMF) ميزان المدفوعات بأنه "سجل إحصائي شامل يُلخص جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية محددة" (International Monetary Fund, 2021). ويتكون الميزان من عدة حسابات رئيسية تشمل الحساب الجاري، وحساب رأس المال، والحساب المالي، بالإضافة إلى التغيرات في الاحتياطيات الرسمية.

2. هيكل أو مكونات ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من عدة حسابات رئيسية تعكس التدفقات المالية والسلعية بين الدولة وبقية دول العالم. وفيما يلي تفصيل لهذه المكونات:

- الحساب الجاري (Current Account)
- الحساب المالي (Financial Account) و حساب رأس المال (Capital Account)
- التغيرات في الاحتياطيات الرسمية (Changes in Official Reserves)

1.2. الحساب الجاري (Current Account)

يعتبر الحساب الجاري أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات، حيث يعكس صافي الصادرات والواردات من السلع والخدمات، إضافة إلى الدخل الأولي والثانوي. ويتفرع إلى العناصر التالية:

أ. ميزان التجارة (Trade Balance) : يمثل الفرق بين قيمة الصادرات والواردات السلعية. إذا تجاوزت الصادرات الواردات، يتحقق فائض تجاري، وإذا حدث العكس، يسجل الميزان التجاري عجزاً (Krugman & Obstfeld, 2018).

ب. ميزان الخدمات (Services Balance) : يشمل التدفقات المالية الناتجة عن تصدير واستيراد الخدمات، مثل السياحة، والنقل، والتأمين، والخدمات المالية.

ج. دخل العوامل (Primary Income) : يضم الأرباح والفوائد والتحويلات الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية.

د. التحويلات الجارية (Secondary Income) : تتضمن التحويلات المالية من وإلى الخارج، مثل تحويلات العمالة المهاجرة والمساعدات الدولية.

2.2. الحساب المالي (Financial Account)

يركز على تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدولة وبقية العالم. يتضمن هذا الحساب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وهو مؤشر مهم لحركة الأموال الدولية.

مكونات الحساب المالي:

أ. الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI - Foreign Direct Investment) :

- يشمل شراء الشركات الأجنبية للأصول المحلية والعكس.
- يشمل إنشاء فروع جديدة أو توسيع الشركات الدولية داخل الدولة.

ب. الاستثمارات في المحافظ المالية (Portfolio Investments) :

- شراء وبيع الأسهم والسندات بين المستثمرين الأجانب والمحليين.
- لا تمنح السيطرة على الشركات كما في الاستثمار المباشر.

ج. المشتقات المالية (Financial Derivatives) :

عقود مالية تستند إلى قيمة أصول أخرى مثل العقود المستقبلية والخيارات المالية.

د. الأصول الاحتياطية (Reserve Assets) :

- تشمل احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية والذهب وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي.
- تُستخدم للتحكم في قيمة العملة واستقرار الاقتصاد.

هـ. الديون والاقتراض الحكومي والخاص:

يشمل القروض بين الحكومات، القروض من المؤسسات المالية الدولية، والسندات الحكومية المباعة للأجانب.

3.2. حساب رأس المال (Capital Account)

يُعتبر حسابًا أصغر حجمًا مقارنةً بالحساب المالي، ويركز على التحويلات المالية غير المتكررة وغير المنتظمة.

مكونات حساب رأس المال:

أ. تحويلات رأس المال (Capital Transfers) :

تشمل الإعفاءات من الديون، المساعدات المالية الدولية المرتبطة بمشاريع تنموية، والهبات الكبيرة.

ب. بيع وشراء الأصول غير المالية:

مثل شراء وبيع العقارات بين المقيمين والأجانب.

يشمل أيضًا حقوق الملكية الفكرية (براءات الاختراع، العلامات التجارية، حقوق النشر).

ج. التغيرات في ملكية الأصول الثابتة:

تتعلق بنقل ملكية أصول مثل الأراضي والمباني بين الدول أو بين كيانات اقتصادية مختلفة.

* الفرق بين الحساب المالي وحساب رأس المال:

الحساب المالي يعكس تدفقات الاستثمارات والقروض والأسهم والسندات بين الدول.

حساب رأس المال يركز على التحويلات المالية غير المتكررة وبيع وشراء الأصول غير المالية.

مثال عملي على تأثير الحساب المالي والرأس مالي:

إذا استثمرت شركة أمريكية 10 مليارات دولار في بناء مصنع في دولة أخرى، يُسجل ذلك كتدفق داخلي في الحساب المالي للدولة المستقبلية، وكتدفق خارجي في الحساب المالي للولايات المتحدة.

أما إذا ألغت حكومة دولة ما ديوناً قيمتها 2 مليار دولار على دولة أخرى، يُسجل ذلك كتحويل رأس مالي في حساب رأس المال للدولة المدينة.

4.2. التغييرات في الاحتياطيات الرسمية (Changes in Official Reserves)

التغييرات في الاحتياطيات الرسمية تشير إلى التغييرات التي تطرأ على الأصول الاحتياطية التي تحتفظ بها السلطات النقدية (البنك المركزي) لدعم استقرار العملة المحلية وتغطية العجز في ميزان المدفوعات. تشمل هذه الاحتياطيات عادة: (International Monetary Fund, 2021)

- العملات الأجنبية (مثل الدولار الأمريكي أو اليورو).
- حقوق السحب الخاصة (SDRs) الصادرة عن صندوق النقد الدولي.
- الذهب النقدي.
- الأصول الاحتياطية الأخرى، مثل الأرصدة لدى المؤسسات المالية الدولية.

أ. حقوق السحب الخاصة (SDRs)

ما هي حقوق السحب الخاصة؟

حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights - SDRs) هي أصل احتياطي دولي أنشأه صندوق النقد الدولي (IMF) في عام 1969 لدعم السيولة العالمية وتعزيز استقرار الاقتصاد العالمي.

كيف تعمل؟

- ليست عملة فعلية، لكنها وحدة حساب تستخدمها الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي.
- يتم تخصيصها للدول وفقًا لحصصها في الصندوق، ويمكن استخدامها في المعاملات الرسمية بين البنوك المركزية وصندوق النقد الدولي.
- يمكن لأي دولة استبدال حقوق السحب الخاصة بالعملات الصعبة (مثل الدولار أو اليورو) عبر اتفاقيات مع الدول الأخرى أو من خلال

كيف يتم تحديد قيمتها؟

تستند قيمتها إلى سلة من العملات القوية، تشمل حاليًا:

الدولار الأمريكي (USD) ، اليورو (EUR) ، اليوان الصيني (CNY) ، الين الياباني (JPY) ، الجنيه الإسترليني (GBP)

يتم تحديث هذه السلة كل خمس سنوات لضمان ملاءمتها للوضع الاقتصادي العالمي.

مثال عملي:

في عام 2021، وزّع صندوق النقد الدولي ما قيمته 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة لمساعدة الدول في مواجهة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، خاصة الدول النامية التي تعاني من نقص الاحتياطيات الأجنبية.

أهميتها:

- تعزز قدرة الدول على الحصول على سيولة دولية دون الحاجة إلى الاحتياطي من العملات الصعبة.
- تقلل من اعتماد الدول على الاقتراض الخارجي.
- تساعد في استقرار ميزان المدفوعات للدول ذات العجز الكبير.

ب. الذهب النقدي

ما هو الذهب النقدي؟

الذهب النقدي هو الذهب الذي تحتفظ به البنوك المركزية والحكومات كجزء من احتياطاتها الرسمية. يُستخدم كملاذ آمن وقيمة تخزينية في أوقات الأزمات الاقتصادية.

كيف يتم استخدامه؟

- ضمان للعملة الوطنية: كان الذهب يستخدم سابقًا لدعم العملات الورقية عبر "نظام قاعدة الذهب"، لكن هذا النظام انتهى عام 1971 عندما ألغت الولايات المتحدة ربط الدولار بالذهب.
- احتياطي استراتيجي: رغم انتهاء قاعدة الذهب، لا تزال البنوك المركزية تحتفظ به لتعزيز الثقة في اقتصادها.

كيف يتم استخدامه؟ (تابع)

- بيع وشراء الذهب: يمكن للدول استخدام الذهب في التجارة الدولية أو كوسيلة لدعم ميزان المدفوعات عند الحاجة.

أهمية الذهب في الاحتياطيات الرسمية:

- ملاذ آمن: في الأزمات المالية، يزداد الطلب على الذهب لأنه يحافظ على قيمته مقارنة بالعملات الورقية.
- أداة لتغطية العجز: يمكن للدول بيع جزء من احتياطياتها الذهبية لتمويل العجز في ميزان المدفوعات أو لدعم العملة المحلية.
- التأثير على السياسات النقدية: ارتفاع أو انخفاض احتياطي الذهب قد يؤثر على قيمة العملة الوطنية وثقة الأسواق المالية في اقتصاد الدولة.

مثال عملي:

- الولايات المتحدة تمتلك أكبر احتياطي من الذهب في العالم (حوالي 8,133 طنًا متريًا) وتحتفظ به في خزائن مثل "فورت نوكس".
- ألمانيا زادت من احتياطياتها الذهبية في السنوات الأخيرة لتعزيز استقرار اقتصادها.
- في عام 1999، باعت بريطانيا جزءًا كبيرًا من احتياطيها الذهبي عندما كان سعر الذهب منخفضًا، وهو ما اعتُبر لاحقًا قرارًا غير حكيم بسبب الارتفاع الكبير في أسعار الذهب بعد ذلك.

الفرق بين حقوق السحب الخاصة والذهب النقدي

العنصر	حقوق السحب الخاصة	الذهب النقدي
الجهة المصدرة	صندوق النقد الدولي	لا جهة محددة (يتم تعدينه وامتلاكه مباشرة)
القيمة	تعتمد على سلة من العملات	تعتمد على العرض والطلب في السوق
الاستخدام	وسيلة لدعم الاحتياطيات الرسمية والسيولة الدولية	مخزون استراتيجي وملاذ آمن للأزمات
الإمكانية	يمكن استبدالها بعملات أخرى عبر صندوق النقد الدولي	يمكن بيعه أو استخدامه كضمان مالي

ج. كيف تؤثر التغيرات في الاحتياطيات الرسمية على الاقتصاد؟

● عند وجود عجز في ميزان المدفوعات :يقوم البنك المركزي بتمويل هذا العجز من خلال تقليل احتياطياته الرسمية، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاحتياطي النقدي الأجنبي.

● عند وجود فائض في ميزان المدفوعات :تزداد الاحتياطيات الرسمية، حيث يقوم البنك المركزي بشراء العملات الأجنبية الزائدة لتعزيز مخزون الاحتياطي النقدي .

أمثلة عملية على التغيرات في الاحتياطيات الرسمية:
حالة نقص الاحتياطي:

في الأرجنتين عام 2018، واجهت البلاد أزمة في ميزان المدفوعات مما دفع البنك المركزي إلى استخدام احتياطياته من النقد الأجنبي للدفاع عن قيمة البيزو الأرجنتيني.

حالة زيادة الاحتياطي:

الصين تمتلك واحدة من أكبر الاحتياطيات النقدية في العالم، حيث تشتري الدولارات الأمريكية بانتظام للحفاظ على استقرار عملتها (اليوان) ودعم سياساتها التجارية.

استخدام الاحتياطي في الأزمات:

خلال الأزمة المالية لعام 2008، لجأت بعض الدول مثل روسيا إلى استخدام احتياطياتها لدعم عملتها المحلية عندما تعرضت لضغوط خارجية.

خلاصة:

التغيرات في الاحتياطات الرسمية عنصر أساسي في ميزان المدفوعات، حيث تعكس قدرة الدولة على التعامل مع الصدمات الاقتصادية والحفاظ على استقرار العملة والأسواق المالية

3. أهمية ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات له دور حيوي في توجيه السياسات الاقتصادية والنقدية، ويمكن تلخيص أهميته في النقاط التالية:

- مؤشر للأداء الاقتصادي: يعكس التوازن أو الاختلالات في الاقتصاد الوطني، مما يساعد الحكومات في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن السياسة النقدية والمالية (البنك الدولي، 2023).

- تأثيره على سعر الصرف: يؤثر العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات على قيمة العملة الوطنية، حيث يمكن أن يؤدي العجز المستمر إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع التضخم.

- جذب الاستثمارات الأجنبية: يعكس الميزان المالي والرأسمالي مدى جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية، والتي تلعب دورًا مهمًا في النمو الاقتصادي.

- تحقيق الاستقرار المالي: يساعد ميزان المدفوعات في قياس قدرة الدولة على تمويل العجز المالي دون اللجوء إلى سياسات نقدية تؤدي إلى التضخم أو الأزمات المالية.
- تحليل القدرة التنافسية للدولة: يوضح أداء قطاع الصادرات مقارنة بالواردات، مما يُمكن صناع القرار من وضع سياسات لتعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية.
- أساس لوضع السياسات الاقتصادية: بناءً على بيانات ميزان المدفوعات، يتم تحديد أولويات الإصلاحات الاقتصادية، مثل تحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز التنوع الاقتصادي، وتوجيه السياسات التجارية.

4. علاقة ميزان المدفوعات بالتجارة الدولية والمالية الدولية

أ. علاقة ميزان المدفوعات بالتجارة الدولية

ميزان المدفوعات والتجارة الدولية مترابطان بشكل وثيق، حيث يعكس ميزان التجارة، وهو أحد مكونات الحساب الجاري، الفرق بين الصادرات والواردات. إذا كانت الدولة تحقق فائضًا تجاريًا، فإنها تزيد من احتياطياتها النقدية وتصبح أكثر قدرة على تمويل العجز في القطاعات الأخرى. على العكس، إذا كانت الدولة تعاني من عجز تجاري، فقد يؤدي ذلك إلى تزايد الديون الخارجية والتأثير السلبي على سعر الصرف (منظمة التجارة العالمية، 2023).

ب. علاقة ميزان المدفوعات بالمالية الدولية
يرتبط ميزان المدفوعات بالمالية الدولية من خلال التدفقات
الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية، حيث تعكس الحسابات المالية
قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية وإدارة الديون
الدولية. عندما يكون هناك عجز مستمر في ميزان المدفوعات،
تضطر الدولة إلى تمويل هذا العجز عبر الاقتراض من الأسواق
المالية الدولية أو صندوق النقد الدولي، مما قد يؤدي إلى ارتفاع
المديونية العامة وتأثيرات اقتصادية سلبية طويلة الأمد (صندوق
النقد الدولي، 2023).

2. تحليل ميزان المدفوعات الجزائري لسنة 2023 (بنك الجزائر)

BALANCE DES PAIEMENTS ANNUELLE

En milliards de dollars US

	2020	2021	2022	2023*
Solde extérieur courant	-18.681	-4.512	19.453	5.431
Balance commerciale	-13.615	1.171	26.850	12.018
Exportations (f.o.b.)	21.932	38.637	65.718	54.980
Hydrocarbures	20.016	34.058	59.738	49.922
Autres (hors hydrocarbures)	1.916	4.579	5.980	5.059
Importations (f.o.b.)	-35.547	-37.466	-38.868	-42.962
Services, hors revenus des facteurs, nets	-4.329	-3.624	-4.286	-4.715
Crédits	2.989	3.222	3.547	3.828
Débits	-7.318	-6.846	-7.833	-8.543
Revenus des facteurs nets	-2.994	-4.012	-5.200	-3.713
Crédits	0.847	0.689	0.977	2.384
Débits	-3.841	-4.701	-6.177	-6.097
Paiements des intérêts	-0.041	-0.132	-0.181	-0.299
Autres	-3.798	-4.568	-5.995	-5.795
dont: part des associés	-2.010	-3.042	-4.026	-3.054
Transferts nets	2.256	1.953	2.089	1.841
Solde du compte de capital	2.313	3.033	-0.985	0.916
Compte de capital	-0.040	-0.053	-0.002	-0.454
Investissement en portefeuille	0.000	0.000	0.000	0.000
Investissements directs nets	1.128	0.921	0.183	1.133
Capitaux officiels nets	-0.274	-0.230	0.046	0.047
Tirages	0.000	0.000	0.156	0.146
Amortissements	-0.274	-0.230	-0.110	-0.099
Autres postes financiers (en net)	1.499	2.395	-1.212	0.191
Solde global	-16.369	-1.479	18.468	6.347

(*) : situation provisoire

1.3. الحساب الجاري (Current Account) :

الميزان التجاري (Trade Balance) :

• الصادرات السلعية: بلغت 54.980 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2023، مقارنة بـ 65.718 مليار دولار في ديسمبر 2022، مما يمثل انخفاضاً قدره 10.738 مليار دولار (حوالي 16.34%).

• الواردات السلعية: ارتفعت إلى 42.962 مليار دولار في ديسمبر 2023، مقارنة بـ 38.868 مليار دولار في ديسمبر 2022، بزيادة قدرها 4.094 مليار دولار (حوالي 10.5%).

• الميزان التجاري: الفائض التجاري بلغ 12.018 مليار دولار في 2023، مقارنة بـ 26.850 مليار دولار في 2022، مما يشير إلى انخفاض الفائض بمقدار 14.832 مليار دولار.

ميزان الخدمات (Services Balance) :

الواردات من الخدمات :تشمل المدفوعات للخدمات المستوردة مثل النقل، التأمين، والخدمات الاستشارية بلغت 8.543-لسنة 2023مقارنة بـ 7.833- لسنة 2022 أي بزيادة قدرها 0.710-

الصادرات من الخدمات :تشمل الإيرادات من الخدمات المقدمة للأجانب بلغت 3.828 لسنة 2023 مقارنة بـ 3.547 لسنة 2022

ملاحظة :البيانات المحددة لميزان الخدمات لعام 2023 غير دقيقة ولا تزال في حالة تقديرية.

دخل العوامل أو الدخل الأولي (Primary Income) : بلغ 3.713-

سنة 2023 مقارنة بـ 5.200- لسنة 2022

المدفوعات: تشمل الأرباح والفوائد المدفوعة للمستثمرين الأجانب حيث بلغت 6.097- لسنة 2023.

الإيرادات: تشمل الأرباح والفوائد المحصلة من الاستثمارات الجزائرية في الخارج حيث بلغت 2.384 لسنة 2023 مقارنة بـ 0.977 لسنة 2022

التحويلات الجارية (Secondary Income) :

التحويلات الواردة: مثل تحويلات العاملين الجزائريين في الخارج بلغ 1.841.

التحويلات الصادرة: مثل المساعدات والتحويلات إلى الخارج بلغ - 9.148

2.3. الحساب المالي والرأسمالي (Financial and Capital Account):

حساب رأس المال (Capital Account) :بلغ 0.047
يشمل التحويلات الرأسمالية مثل المنح والمساعدات الموجهة
لمشاريع تنموية.

الحساب المالي (Financial Account) :بلغ 0.916
الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) : الاستثمارات المباشرة من وإلى
الجزائر بلغ 1.133 سنة 2023.

الاستثمارات الحافظة (Portfolio Investments) : التعاملات
في الأسهم والسندات كان معدوما.
الأصول والخصوم الأخرى : تشمل القروض والودائع.

3.3. التغيرات في الاحتياطيات الرسمية (Changes in Official Reserves):

احتياطيات النقد الأجنبي: ارتفعت من 45.30 مليار دولار في نهاية 2021 إلى 60.99 مليار دولار في نهاية 2022.

• تحليل عام:

انخفاض الفائض التجاري: تراجع الفائض التجاري في 2023 مقارنة بـ 2022، نتيجة انخفاض الصادرات السلعية وارتفاع الواردات.

زيادة الاحتياطيات: رغم التحديات، شهدت احتياطيات النقد الأجنبي زيادة ملحوظة بين 2021 و2022، مما يعكس قوة الوضع الخارجي للجزائر.

3. دراسة حالة وتحليل نقدي وتجاري

1.3. تأثير انهيار أسعار النفط في 2014 على ميزان المدفوعات الجزائري

شهدت الجزائر تراجعًا حادًا في احتياطياتها من النقد الأجنبي بسبب انخفاض عائدات النفط، مما أدى إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري واتخاذ إجراءات تقشفية (البنك الدولي، 2015). كما أثر ذلك على قيمة الدينار الجزائري، مما زاد من معدلات التضخم وأدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

2.3. السياسات الحكومية المتخذة لمعالجة الاختلالات
ترشيد الإنفاق العام: من خلال تقليص النفقات غير الضرورية
والتركيز على المشاريع التنموية ذات الأولوية.
تحفيز الاستثمار المحلي: عبر تقديم حوافز ضريبية للمستثمرين
ودعم الشركات الناشئة.
دعم الصادرات غير النفطية: من خلال تقديم تسهيلات للشركات
المنتجة وتوقيع اتفاقيات تجارية جديدة مع دول أخرى.

3.3. تقييم السياسات وفعاليتها

على الرغم من جهود الحكومة الجزائرية في تنويع الاقتصاد، إلا أن الاعتماد الكبير على النفط لا يزال يشكل عقبة أمام تحقيق توازن مستدام في ميزان المدفوعات. هناك حاجة إلى إصلاحات هيكلية أعمق لتعزيز الإنتاج المحلي، وتحسين مناخ الأعمال، وتقليل الاعتماد على الواردات (صندوق النقد الدولي، 2023).

4.3. التحليل التجاري لميزان المدفوعات الجزائري

الصادرات والواردات: يعتمد الاقتصاد الجزائري على تصدير النفط والغاز كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، بينما تستورد البلاد نسبة كبيرة من السلع الأساسية والمعدات الصناعية.

التوازن التجاري: يواجه الميزان التجاري تحديات كبرى عند انخفاض أسعار النفط، مما يؤدي إلى توسع العجز التجاري.

السياسات التجارية: تشمل جهود الجزائر تقليل الواردات غير الضرورية، دعم الصناعات المحلية، وإبرام اتفاقيات تجارية تعزز الصادرات.

مستقبل التجارة الخارجية: يعتمد نجاح الجزائر في تحسين ميزانها التجاري على قدرتها على تنوع مصادر دخلها من خلال الصناعات التحويلية والزراعية والخدمات.

الخلاصة والتوصيات

يُواجه ميزان المدفوعات الجزائري تحديات كبيرة بسبب اعتماده على قطاع الطاقة. يُوصى بتعزيز التنوع الاقتصادي، تحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الصادرات غير التقليدية لتحقيق استقرار مالي أكبر.

4. المؤشرات الاقتصادية المستخرجة من ميزان المدفوعات يُستخدم ميزان المدفوعات لاستخلاص مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تساعد على تقييم الأداء الاقتصادي للدولة، ومنها:

- الدخل المحلي الخام (Gross Domestic Income - GDI)
- نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (Current Account Balance as % of GDP)
- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (External Debt to GDP Ratio)
- نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى الواردات (Reserves to Imports Ratio)
- صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Net FDI Inflows)
- أثر ميزان المدفوعات على الاقتصاد الكلي

أ. الدخل المحلي الخام (Gross Domestic Income - GDI)

يتم احتساب الدخل المحلي الخام (Gross Domestic Income - GDI) من خلال جمع جميع الدخول المكتسبة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما تكون سنة واحدة. وهو يعادل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ولكنه يعتمد على مبدأ الدخل بدلاً من مبدأ الإنتاج. طريقة احتسابه:

يتم حساب GDI باستخدام الصيغة التالية:

$$GDI = CE + P + T - S + R + I$$

حيث تمثل كل متغير:

CE = تعويضات العاملين (Compensation of Employees)

P = أرباح الشركات (Corporate Profits)

T = الضرائب على الإنتاج والاستيراد (Taxes on Production and Imports)

S = الإعانات الحكومية (Subsidies)

R = دخل الإيجارات (Rental Income)

I = دخل الفوائد (Interest Income)

تفصيل المكونات الأساسية:

- تعويضات العاملين: تشمل الأجور والرواتب والمزايا الاجتماعية المدفوعة للموظفين.
- أرباح الشركات: أرباح الشركات بعد خصم التكاليف التشغيلية والضرائب.
- إجمالي الضرائب على الإنتاج والاستيراد: مثل ضريبة القيمة المضافة (TVA) والجمارك.
- الإعانات الحكومية: تُطرح لأنها لا تُعد دخلاً حقيقياً مكتسباً من النشاط الاقتصادي.
- دخل الإيجارات والفوائد: يشمل الأرباح من الإيجارات والفوائد المصرفية والمداخيل من الأصول المالية.

تبسيط الفكرة:

- يتم احتساب جميع الدخل المكتسبة في الاقتصاد (أجور، أرباح، إيجارات، فوائد).

- تُضاف الضرائب التي تفرضها الدولة على الإنتاج والاستيراد.

- يتم طرح الإعانات الحكومية لأنها ليست ناتجة عن النشاط الاقتصادي المباشر.

بهذه الطريقة نحصل على إجمالي الدخل المحلي الخام، وهو يعكس قيمة الدخل المكتسب داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة.

مثال عددي

لنأخذ مثالاً رقمياً لتوضيح كيفية حساب الدخل المحلي الخام (GDI) عملياً.
المعطيات:

تعويضات العاملين (CE) = 500 مليار دولار

أرباح الشركات (P) = 300 مليار دولار

الضرائب على الإنتاج والاستيراد (T) = 150 مليار دولار

الإعانات الحكومية (S) = 50 مليار دولار

دخل الإيجارات (R) = 100 مليار دولار

دخل الفوائد (I) = 80 مليار دولار

حساب GDI :

$$GDI = CE + P + T - S + R + I$$

$$GDI = 500 + 300 + 150 - 50 + 100 + 80$$

$$GDI = 1080 \text{ مليار دولار}$$

ب. نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
(Current Account Balance as % of GDP) : يُستخدم هذا المؤشر
لتقييم مدى اعتماد الاقتصاد على التمويل الخارجي. ارتفاع العجز الجاري
إلى مستويات كبيرة قد يشير إلى ضعف القدرة التنافسية & (Obstfeld &
Rogoff, 1996).

ج. نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (External Debt to
GDP Ratio) : يُستخدم هذا المؤشر لقياس مدى استدامة الدين الخارجي
للدولة، حيث أن ارتفاع هذه النسبة بشكل مفرط قد يزيد من المخاطر
المالية.

د. نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى الواردات (Reserves to Imports
Ratio) : تعكس هذه النسبة مدى قدرة الدولة على تغطية وارداتها
باستخدام احتياطياتها من النقد الأجنبي، وهو مؤشر مهم للاستقرار المالي
(Mishkin, 2019).

هـ. صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Net FDI Inflows) يُعد هذا المؤشر دليلاً على مدى جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية، حيث تؤثر بيئة الأعمال والسياسات الاقتصادية على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

و. أثر ميزان المدفوعات على الاقتصاد الكلي

يؤثر ميزان المدفوعات على العديد من المتغيرات الاقتصادية، مثل سعر الصرف، التضخم، النمو الاقتصادي، والسياسات النقدية والمالية. على سبيل المثال، يؤدي العجز المستمر في الحساب الجاري إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي، مما قد يسبب ضغوطاً تضخمية. (Krugman & Obstfeld, 2018)

الخاتمة

يعد ميزان المدفوعات أداة رئيسية لتحليل الأداء الاقتصادي للدولة، حيث يعكس التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة. ومن خلال دراسة مكوناته ومؤشراته، يمكن تحديد السياسات الاقتصادية المناسبة للحفاظ على الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة.